

دور العناقيد (التجمعات) الصناعية في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية

د. موزاوي عائشة

جامعة المدينة

ملخص:

مع ازدياد حدة المنافسة بين دول العالم نتيجة للانفتاح الاقتصادي، ومع تراكم الخبرات والتجارب تبين أنه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل شيء وأن تنافس في كل شيء. ووجد أن الحل الأمثل لمسألة انفتاح الأسواق وفقد مزايا الحماية السابقة هو في التخصص، فلكل دولة من دول العالم سلعة أو مجموعة سلع لا يمكن مجاراتها فيها نظراً لامتلاكها ميزة نسبية أو تنافسية فيها، حتى أكثر الدول تنوعاً في المنتجات نجد لديها تركيزاً (تخصصاً) في إنتاج سلعة ما ومشتقاتها، تركز عليها وتحاول تعظيم حجم الاستفادة منها. ومن هنا نشأت نظرية الميزة التنافسية للدول، والتي تعتمد على تنافسية صناعة أو صناعات محددة في الدولة يهيئ لها المناخ الاستثماري المناسب للازدهار، وتنشأ تنافسية هذه الصناعة من تكامل وترابط جميع مكونات أنشطتها والأنشطة المساعدة لها بشكل هرم أو عنقود Cluster صناعي. ويحظى مفهوم التجمعات الصناعية (العناقيد الصناعية) في السنوات الأخيرة بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم، وتتبنى معظم دول العالم اليوم برامج تنمية التجمعات الصناعية في خططها التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصادياتها، متخلية بذلك نوعاً ما عن برامج التنمية الاقتصادية التقليدية والتي تبين ضعف مردودها مقارنة بتكلفتها، حيث تسعى هذه البرامج لإعطاء الصناعات كافة نصيبها من الموارد المتاحة والمحدودة وتتطلع لتنمية وتنويع قاعدة الإنتاج لكل هذه الصناعات في وقت واحد.

الكلمات المفتاحية: العناقيد (التجمعات) الصناعية، تنافسية القطاعات الاقتصادية.

Abstract:

With the intensification of competition among the countries of the world as a result of economic openness, and with the accumulation of experience and experience, it is clear that no country can produce everything and compete in everything. And found that the optimal solution to the issue of opening markets and the loss of the advantages of the previous protection is in the specialization, each country of the world commodity or a group of goods can not be maintained because of their comparative advantage or competitive, even the most diverse countries in the products have a focus (specialized) Commodity and its derivatives, focusing on them and trying to maximize the benefit of them. Hence the theory of the competitive advantage of countries, which depends on the competitiveness of a specific industry or industries in the country to create a suitable investment climate for prosperity, and arises from the competitiveness of the industry of the integration and interdependence of all components of its activities and activities, which help them pyramid or cluster Cluster industrial. In recent years, the concept of industrial clusters (industrial clusters) has become increasingly accepted by development policy makers in various countries of the world. Most of the countries of the world today adopt industrial development programs in their development plans to raise the level of growth and competitiveness of their economies. Showing their weak returns compared to their cost, as these programs seek to give all industries their share of resources available and limited and look forward to the development and diversification of the production base of all these industries at the same time.

Keywords: Industrial clusters, Competitiveness of economic sectors.

المقدمة:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في اقتصاديات كافة البلدان، بما فيها المنطقة العربية، بحيث لا يمثل فقط الغالبية العظمى من مجموع المؤسسات في كافة القطاعات، وإنما يشكل جزءاً هاماً من نظام الإنتاج. وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للأسواق المحلية، كما تساهم إلى حد كبير في توفير فرص استخدام جديدة للأفراد تمتص العمالة المحلية، وتحسن مستوى المعيشة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً غير مسبوق في ترويج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، لأسباب تتعلق بقدرته على توفير فرص عمل وإعادة توزيع الثروة في المجتمع، وبالتالي تقوية الاقتصاد المحلي وإنعاشه هذا من جهة. وفي سياق تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من المهم إيجاد بيئة ملائمة لتأسيس المشاريع المنشآت وضمان بقائها ونموها، وبالتالي خلق فرص استخدام جديدة. ومن أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية الصناعات الصغيرة، كانت التجمعات الصناعية وتحديد العناقيد الصناعية. وتوجد أساساً العناقيد الصناعية من أجل دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة في أسواقها المحلية والعالمية وتحقيق المزايا على مستوى المنشآت وعلى مستوى الاقتصاد ككل، إضافة إلى زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية ومن ثم تقليل تكاليف الإنتاج بصورة عامة، أيضاً رفع مزايا التنافسية بين المنتجات وتحسين فرص التصدير ما ينعكس على الاقتصاد بالكامل.

من خلال ما سبق نقسم موضوعنا هذا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم العناقيد (التجمعات) الصناعية.

المحور الثاني: العنقود وأثره في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية.

I- مفهوم العناقيد (التجمعات) الصناعية (The industrial Clusters):

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في عام 1990 عندما قام العالم الاقتصادي¹ Michael Porter بإصدار كتابه الشهير "الميزة التنافسية للأمم The Competitive Advantage of Nations" وهذا الكتاب أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف Industrial cluster وطبقاً لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية تتمثل في توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون/ الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع.

أولاً: تعريف العناقيد الصناعية: Defination of Industrial Cluster

طبقاً لدويرينجرو وتركلا² Doeringer and Terkla فإنه ليس هناك تعريف وحيد للعناقيد الصناعية، والتعريف الأساسي لها هو: "أنها عبارة تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك." وهناك نوعان أساسيان من العناقيد الصناعية: عناقيد مندجة بشكل رأسي وهي مكونة من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع/ المشتري. وعناقيد مندجة بشكل أفقي وهي تتكون من الصناعات التي من الممكن أن تشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية، وتستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة. والعناقيد الطبيعية ظاهرة ديناميكية وتفاعل بين المشروعات الصناعية لذا فإن التعريف طبقاً لروزنفيلد Rosenfeld يمكن أن يتمدد ليشمل الأعمال المرتبطة والمكملة والقنوات النشطة لصفقات الأعمال والاتصالات والقوى العاملة والأسواق والخدمات والبنية التحتية وغيرها. يعبر التعريف النظري للعناقيد عن مجموعة من الصناعات التي تشترك في المنتج النهائي، وترتبط مع مجموعة من النشاطات الاقتصادية المزودة لمدخلات الإنتاج وخدمات التوزيع، وترتكز إلى قاعدة صلبة من البنية التحتية والأساسية المتطورة. ويمكن

أن يرافق هذا التعريف شرط تركز هذه الصناعات في منطقة جغرافية محددة. و يجدر التوضيح هنا بأن مفهوم العنقود مرتبط بمنتج نهائي لا بقطاع. فالعنقود عبارة عن سلسلة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة. ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة، في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية. تستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محلياً وعالمياً، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقوداً صناعياً متكاملات تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية³. وتكمن خصوصية هذه التجمعات (العناقيد) بإيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبكلفت أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجاباً على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. وكلما اتجهت الصناعة الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالمياً. إن واحداً من أهم المحددات للمقدرة التنافسية للصناعات هو انتشار ظاهرة العناقيد الصناعية، تلك الظاهرة التي وقفت وراء تفسير تميز دولة بعينها في صناعات دون غيرها. وهي الظاهرة التي أصبح لزاماً على كل دولة تسعى إلى تعزيز مقدرتها التنافسية أن تنظر إليها بجدية. فالعنقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية. (4) ويتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المحددة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها. وربما كان أحد أهم عوامل نجاح العناقيد في كونها تكفل وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبكلفت أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجاباً على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. حيث أنه وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالمياً. ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقاً قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقوداً محتملاً Potential Cluster، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لوضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفره للانتقال إلى عنقود ناضج. ويذكر أن العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي) Regional Cluster (مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات في Valley Silicon) حيث تعتمد درجة تركز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها. ويعتبر مفهوم العنقود مفهوماً ديناميكياً متحركاً وليس استاتيكيّاً ساكناً، حيث أنه يحتوي على سلسلة من

العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار. وتعد الشركات الرائدة entrepreneurial في إدارة واستخدام التكنولوجيا بمثابة القوة المحركة في هذا العنقود. وتعتبر هذه العملية الديناميكية وغير المتوقفة مصدراً هاماً لظهور آفاق إنتاجية عالية تحتبى في طيات التطبيقات التكنولوجية. ومن الجدير بالذكر أن الديناميكية المنظمة لا تعتمد فقط على التوسع في عوامل الإنتاج وإنما كذلك على تطور القدرات الإنتاجية وتفاعل هذه القدرات مع الفرص الجديدة في الأسواق، والتي تؤدي باستمرار إلى تطوير منتجات جديدة تؤدي بدورها إلى إعادة تشكيل الأسواق. وتتميز الشركات الرائدة بأنها قادرة على توليد قدرات إنتاجية فريدة من نوعها، وانتهاز الفرص لتطوير منتجات جديدة مما يحدو بالشركات الأخرى بالعمل على زيادة آفاق تخصصها في العنقود. ولا يتوقف دور بعضها عند هذا الحد، وإنما يتعداه ليلعب دوراً مفصلياً في تنمية الاقتصاد بشكل عام وتطوير القدرات والمهارات التكنولوجية في العنقود، وتسمى هذه الشركات بالشركات النموية Developmental Firms. كما يمكن تعريف العنقود الصناعي على أنه تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المساندة التي تعمل في صناعة/نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذه الصناعة/النشاط. وتتلخص فكرة العناقيد الصناعية في وجود تجمع جغرافي لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها بعضاً في مجال معين، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها رأسياً وأفقياً في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية. والشركات والجهات التي يفترض أن يضمها التجمع هي: مصنعو المنتجات النهائية، مصنعو وموردو مدخلات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، منتجو المنتجات المكملية، والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتقنية متقاربة. ويضم هذا المحيط قنوات التسويق المختلفة والمشتريين والمصدرين، كما يضم مؤسسات التمويل المختلفة، وحاضنات الأعمال، والجهات التعليمية والتدريبية المتخصصة كالجوامع والمعاهد، ومراكز البحث والتطوير العلمي والدعم الفني. إضافة إلى مقدمي الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية الخاصة بتلك الصناعة، والجهات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم ورعى شؤون بيئة الاستثمار. وتختلف تنمية التجمعات عن التنمية الإقليمية من حيث النشاطات الاقتصادية المستهدفة، فالتنمية الإقليمية تستهدف كل النشاطات الموجودة في المنطقة بينما يتعامل التجمع مع مجموعة محدودة من هذه النشاطات ذات العلاقة بإنتاج أو دعم إنتاج منتج / منتجات التجمع. كما أن هناك فرقا بين تنمية العناقيد (التجمعات) الصناعية وتنمية القطاعات وهو أن تنمية القطاع لا تنحصر في موقع جغرافي كما أنها تستهدف تشكيلة واسعة من منتجات القطاع بينما التجمع يستهدف عدداً محدوداً جداً من منتجات القطاع قد لا يزيد على منتج واحد في موقع جغرافي واحد.

ثانياً: العوامل التي تقود عملية نمو العناقيد الصناعية:

هناك عدة عوامل تقود نمو العناقيد الصناعية أهمها ما يلي:

1. التسابق بين الشركات المنافسة. Competition among rival firms.

2. اقتصاديات التكتل. Agglomeration economies.

3. مهارات القوى العاملة. Labor force skills.

4. نقل التكنولوجيا. Technology transfer.

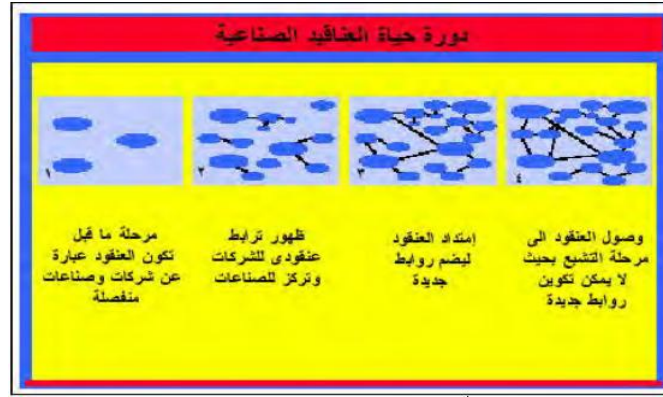
5. نقل المعرفة. Knowledge transfer.

6. البنية التحتية الاجتماعية. Social Infrastructure.

ثالثاً: مراحل تكون العناقيد الصناعية : دورة حياة الكوليسترا:

تمر العناقيد الصناعية بدورات حياة " Life Cycles " شبيهة بدورة المنتجات الصناعية، حيث أنها تتطور باستمرار وتمر بمراحل متعددة فتضم إليها شركات جديدة وتختفي منها شركات أخرى وهكذا....، ففي مرحلة ما قبل تكون العنقود Pré-Cluster stage يتميز سلوك الشركات والصناعة في هذه المرحلة بأنه مستقل إلى حد كبير وقليل التفاعل مع المجتمع المحلي، ويولد العنقود من شركة أو شركتين في البداية " الرواد " ويكون الحافز إما توفر مواد خام أو توافر عمالة ماهرة ورخيصة وقد يكون بالصدفة البحتة، وأثناء نمو العنقود الصناعي يزداد الاعتماد المتبادل بين الشركات والموردين المحليين، وخلال مرحلة الإقلاع تزداد درجة التفاعل بين الشركات والمجتمع المحلي والمؤسسات البحثية والعلمية ويستمر العنقود في النمو المطرد حتى يصل إلى مرحلة النضج والاستقرار والتي يصبح بعدها غير قادر على ضم مزيد من الشركات وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الحرجة Mass Critical وهي درجة التشبع من حيث المعرفة والمهارات والمعلومات خلال العنقود الصناعي.

الشكل رقم 01: دورة حياة العنقود الصناعي



المصدر: The Illinois Département of Commerce and Community Affairs (DCCA)

وقد يستمر نجاح بعض العناقيد لعقود متتالية وتزداد درجة تنافسيتها باستمرار مثل (عنقود الطباعة في ألمانيا، والصناعات الجلدية في إيطاليا، وصناعة الشكولاته في سويسرا).

رابعاً: نشأة وتطور التجمعات الصناعية:

منذ الأزل كان كل تجمع بشري يتميز بصناعة أو حرفة معينة للكسب، ويتميز سكان هذا التجمع عن غيرهم في التمكن من هذه الصناعة والقدرة على الاستفادة منها. فهناك التجمعات الزراعية التي يعمل معظم سكانها في الزراعة نظراً لما تتميز به منطقتهم من مزايا نسبية للزراعة ولوجود المزارعين المهرة الذين تراكت لديهم المعرفة والخبرات، أما بقية السكان غير المزارعين فيعملون في أعمال تخدم هذا النشاط. وهناك تجمعات القرى والمدن البحرية التي يعمل معظم سكانها في صيد السمك، في حين تخصصت مجموعات منهم في صناعة السفن ومجموعات أخرى في صناعة وسائل الصيد، وهكذا فكل من في هذه المدينة يعمل بشكل أو بآخر في أعمال لها علاقة بالبحر. وقد لفت الفرد مارشال في عام 1920م الانتباه لأهمية التجمعات الصناعية والفوائد التي يمكن أن تجنيها منها الشركات. ومن هذه الفوائد التي ذكرها انتشار المعرفة والمعلومة بين الشركات وقرب موردي المواد الخام وسهولة الحصول على المدخلات الوسيطة والعمالة المدربة واستقطاب العملاء. وأكد أن حصول الشركات على هذه الفوائد مرهون بتجمع عدد من الشركات الصغيرة التي تعمل في المجال نفسه في مكان محدد. وتزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي. ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخياً يعاني من أزمت

اقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نمواً ضعيفاً، استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة، حيث تجمعت الشركات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة، ومكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية ثم تسيدها في سلع تعد تقليدية كالأحذية، الأثاث، السيراميك، الملابس المحبوكة، والأغذية وغيرها، ولاحقاً ومع عمليات تطوير القدرة الابتكارية ورفع الكفاءة وتخصص العمالة الماهرة أصبحت إيطاليا هي الرائدة في صناعة الآلات المستخدمة في تصنيع هذه السلع. وظهر أول تعريف واضح لمفهوم التجمعات الصناعية في عام 1990م، طرحه البروفيسور مايكل بورتر رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد، في كتابه المزايا التنافسية للأمم Competitive Advantages of Nations فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الحرئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للشركات الصغيرة والمتوسطة، ووجد أن أفضل بيئة لهذه الشركات هي بيئة التجمعات الصناعية.

خامساً: أهميتها الاقتصادية:

يعتبر أسلوب التجمعات الصناعية إحدى أفضل وسائل التنمية الصناعية، وهو أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية الكلية، إذ يسهم بشكل كبير في نمو وازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية والتطوير التكنولوجي وزيادة الصادرات. ففي الهند على سبيل المثال يوجد أكثر من 388 تجمعاً صناعياً تحتضن 77 في المائة من عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة و72 في المائة من فرص العمل و61 في المائة من حجم الاستثمارات، وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه العناقيد تسهم بنحو 60 في المائة من صادرات الهند. وفي إيطاليا تصدر التجمعات 57 في المائة من صادرات إيطاليا الصناعية وتوظف نحو 65 في المائة من العاملين في القطاع الصناعي. ويوجد في قاعدة بيانات معهد التنافسية وحدها معلومات عن 800 تجمع صناعي في 52 بلداً حول العالم. ويتعدى الأثر الإيجابي للتجمعات الصناعية تطوير تنافسية التجمع إلى الوصول بموارد الدولة المحدودة إلى طاقاتها القصوى، نتيجة التخصص وتركيز الجهود في النشاطات مرتفعة القيمة المضافة بدلاً من توزيعها على عدد من الأنشطة الاقتصادية. كما أنه نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية ببعضها بعضاً فإن أثر المضاعف لارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع على القطاعات الأخرى يكون أكبر مما لو استهدفت جميعها معاً. وقد أثبت العديد من الدراسات أن الشركات التي تعمل ضمن تجمع صناعي تتمتع بكفاءة و تنافسية أعلى مقارنة بتلك المعزولة، ويوفر العمل ضمن التجمعات الصناعية العديد من المزايا للشركات، من أهمها خفض ملموس في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ورفع الكفاءة الإنتاجية، نتيجة لقرب ورخص مداخلات الإنتاج الرئيسية (كالمواد الخام والعمالة). كذلك من المزايا توفير البنية التحتية المناسبة للصناعة وتسهيل الوصول للموارد المالية اللازمة، نتيجة لوجود أسواق مالية تتفهم هذه الصناعة. أيضاً من المزايا زيادة فرص التخصص وهو ما يسمح بإعادة هيكلة الصناعة وظهور منتجات جديدة. التكامل مع الشركات الأخرى للحصول على مزايا الحجم والمقدرة على دخول أسواق جديدة. ومن المزايا لتلك التجمعات الصناعية إمكانية الحصول على الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، تسهيل الوصول إلى العمالة المدربة والموردين المتخصصين، كذلك تسهيل تبادل المعلومات واكتساب المعرفة، ومنها سرعة الاستجابة للتغيرات في الصناعة. ومن أبرز إيجابيات هذه التجمعات زيادة القدرة الابتكارية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطوير المستمر⁵.

سادساً: عناصر التجمعات الصناعية:

العناصر الأساسية في التجمع هي الشركات والحكومة والجهات البحثية والمؤسسات المالية تربطها معاً وبصورة منهجية ومنظمة هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال الرسمية وغير الرسمية، التي قد تكون مستحدثة أو قائمة كالحرف التجارية والاتحادات الصناعية والتجارية وهيئات تنمية الصادرات وبرامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها. وفيما يلي استعراض سريع ومبسط لدور كل جهة من تلك الجهات:

- دور الشركات: الشركات هي المحرك الرئيسي للتجمع والعنصر الذي تقوم بدعّمه جميع العناصر الأخرى ليقوم بدوره في عمليات الإنتاج وتفعيل الابتكارات وإيجاد فرص العمل وجلب التقنية واستقطاب الاستثمارات ورفع القيمة المضافة وزيادة الصادرات.

- دور الحكومة: الدور الحكومي من أهم الأدوار في تأسيس التجمع وضمان نجاحه واستمراره، فمنذ البداية يعول عليه في تنظيم ودراسة التجمعات ودرجة أهميتها للاقتصاد واختيار أنسبها. وهو الذي يقوم بضمان وضع الخطط والسياسات اللازمة لتطوير التجمع قيد التنفيذ، كما يقوم بالمساعدة في بناء علاقات التجمع مع الجهات الحكومية والخاصة المختلفة التي يمكن أن تساهم في دعم تنمية التجمع. إضافة إلى تقديم الدعم المادي لتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى للمشاركة في تنمية التجمع، وضمان سد الفجوات والآثار السلبية التي قد تسببها مبادرات تنمية التجمعات في الصناعات والتجمعات القائمة في الدولة.

- دور الجهات والمؤسسات الداعمة: وتشمل الجهات البحثية والمؤسسات المالية ويختلف الدور الرئيسي لهذه الجهات كل حسب اختصاصه في توفير التقنية، الابتكارات، التمويل، التدريب، البحوث، والتطوير. إلا أن الدور الأهم الذي تلعبه هو إقامة جسور التواصل بين الشركات العاملة في التجمع.

- دور هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال: الدور الرئيسي لهذه الهيئات هو تشجيع التعاون بين الشركات العاملة في التجمع وزيادة ديناميكيته من خلال إيجاد التحالفات والمشاريع المشتركة والترويج للمنتجات، كما تهدف لإيجاد رؤية مشتركة للشركات العاملة، وتعمل على تأطير وتنظيم الروابط بين شركات التجمع ببعضها وبينها وبين الجهات الأخرى خارج ذلك التجمع.

و يتطلب التجمع الصناعي توافر بعض العناصر الضرورية في البيئة المحيطة بالتجمع، التي تعد ضرورية لنشأته وزيادة فاعليته ونشاطه. ومنها وجود بنية فعالة من الأنظمة والقوانين، وبنية تحتية حديثة خصوصاً في مجال الاتصالات والمواصلات، ومؤسسات علمية وبحثية (جامعات ومراكز بحوث). كما يعد توافر البنية التحتية الاجتماعية وهو ما يعرف برأس المال الاجتماعي Social Capital التي يقصد بها الترابط بين أفراد المجتمع (أفراداً وأسرّاً ومدارس ومؤسسات وشركات وجهات عامة) ورغبة كل منها في مساعدة الآخر. ويعد رأس المال الاجتماعي من أهم متطلبات التجمع الفعال حيث إن انتقال المعلومات وتبادلها يتطلب مجتمعاً متفاعلاً مع بعضه يقدر مبدأ تبادل المنافع، ويتميز التجمع الناجح بارتفاع مستوى الثقة بين عناصره واشتراكهم في رؤية موحدة لتطوير التجمع. وأي تحول أو عزوف لدى المجتمع عن صناعات التجمع نحو صناعات مختلفة بعيدة قد يؤثر في مستقبل وتنافسية العقود. كما يعد توافر رأس المال البشري (الموارد البشرية المؤهلة) ضمن المتطلبات الضرورية للتجمع الصناعي، حيث تعد من أهم متطلبات قطاع الأعمال، الذي أصبح مع الاستخدام الكثيف للتقنيات الحديثة وتطور عمليات التصنيع يركز أكثر فأكثر على الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة التي تتمكن من تشغيل واستخدام

وتطوير هذه التقنيات. ويعد توافر العمالة الماهرة بالذات أحد أهم عوامل الإنتاج حسماً في استقطاب الشركات للعمل في العنقود، إذ هي ليست كالمداخلات الأخرى التي يمكن استيرادها وكمثال على ذلك عنقود صناعة البرمجيات في بنجالور.

سابعاً: عناصر العنقود الأساسية و مبادئ عمل التجمع وآليته :

تقوم فكرة آلية عمل التجمع الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي: التركيز الجغرافي، والتخصص، والابتكار، والمنافسة (التعاون)، ومن خلال تضافر هذه المبادئ يمكن للتجمع أن يصل للتنافسية المطلوبة. وفيما يلي شرح لهذه المبادئ وطريقة عملها وتأثيرها في التجمع والشركات العاملة فيه: التركيز الجغرافي: هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل التجمعات الصناعية حيث تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة Aspects Hard وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية. وتأتي الشركات إلى هذا التجمع رغبة في خفض التكاليف، والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين ومالين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا. كما تأتي رغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها، وفي رفع مقدرتها على الاستجابة لرغبات الزبائن وأذواقهم من خلال الاحتكاك المباشر بهم والذي قد يقود إلى تطوير الإنتاج وهو ما يخلق مزيداً من الطلب، أو رغبة في الاستفادة من الميزات غير الملموسة Soft Aspects والتي تتمثل في الحصول السريع على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طرق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة والأسواق، ورغبة في الاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يسهل الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات وعمليات التعليم والتطوير وتوسيع العلاقات.

التخصص: التجمع الفاعل بحاجة إلى شركات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصاً وتميزاً، وبمقدار ما تكون هذه الشركات متمكنة من تخصصها وسباقه في طرح وتطوير منتجاته بقدر ما يكون التجمع قادراً على النجاح. إلا أن هذا لا يعني أن ينغلق التجمع على نفسه، فارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا التجمع وربما يثمر عن إيجاد منتجات وتجمعات جديدة متخصصة فيها، مثال ذلك علم التكنولوجيا الحيوية Biotechnology والذي هو نتيجة تعاون عدة تجمعات وتخصصات هي العلوم الطبية وعلم الأغذية والزراعة والبيئة. الابتكارات: وهي المقياس الحقيقي لحيوية التجمع وتنافسيته، فعندما تبتكر شركة منتجا ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج المنتج نفسه بتكلفة أقل وقد يتضمن ذلك قليلاً من التحسينات على المنتج. هذا الوضع يدفع الشركة المبتكرة إلى تطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي إلى مزيد من الابتكارات ويحقق تنافسية التجمع.

المنافسة: المنافسة بين الشركات من أهم مبادئ التجمع وهو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه، فالتنافس بين الشركات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، وينشط حركة البحث العلمي، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية. ولحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية التجمع وتكلفة الكثير على المستوى البعيد حيث يقل عدد الشركات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي.

التعاون: وهو مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق فمؤسسة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه الشركة على منتجات الشركات الموردة لها، ومع تطور التجمع تتعزز علاقات التبادل بين شركاته وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس. كما أن الروابط التي يوجدها التجمع بين بعض الشركات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جدد. ولإعطاء مثال على طريقة عمل التجمعات الصناعية، في أواسط التسعينيات ظهر تجمع صناعة

الكمبيوتر وتقنياته في وادي السيليكون في كاليفورنيا نتيجة لتجمع عدد من الشركات المتخصصة في مجال صناعة الكمبيوتر وبرامجه في ذلك المكان، وبدأت هذه الشركات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة وهو ما استقطب العديد من الشركات الجديدة المنافسة والمقلدة كما استقطب العديد من فروع الشركات الدولية، للاستفادة من توافر المختصين من المهندسين والمبرمجين والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في الشركات المختلفة، وللإطلاع عن كثب على أحدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما. ومع تزايد أعداد الشركات واحتدام حدة المنافسة تسارعت وتيرة الابتكارات وانطلقت ثورة تكنولوجيا المعلومات، ودخل العديد من الشركات في تحالفات مختلفة داعمة بذلك موقفها وموقف التجمع التنافسي، لدرجة أن أي شركة حول العالم تريد أن تدخل في هذا النشاط فلا بد أن تبدأ من هناك أو تضع لها فرعاً هناك، كما استقطب هذا التجمع المحترفين والمختصين من أنحاء العالم نظراً لإمكانية إيجاد فرص العمل المناسبة لهم.

ثامناً: أنواع التجمعات ومراحل حياتها:

حظيت التجمعات الصناعية بالعديد من الدراسات التي تحاول إيجاد تقسيم معين لأنواعها وقد تعددت الأنواع والتقسيمات حسب كل دراسة، ولكن أشهر هذه التقسيمات هي التي صنفتها حسب نوعية التكامل (الترايط). وبغض النظر عن نوع التجمع فإن نموه وتطوره يمر بعدة مراحل متدرجة تشكل مسيرة حياته، وهي مراحل متطابقة لجميع أنواع التجمعات. وفيما يلي استعراض لأشهر أنواع التجمعات ولمراحل الحياة التي يمكن أن يمر بها التجمع. تختلف أنواع التجمعات الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للتجمع من خلالها، والتي قد تبحث في أنواع التجمعات حسب النشأة أو المنتج أو درجة التخصص أو نوعية الترايط أو حسب الهيكل أو الحجم أو الاتجاه التسويقي أو الحيوية وغيرها. فحسب النشأة يمكن أن يتكون التجمع بشكل طبيعي (تلقائي) نتيجة لوجود تاريخ قدم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي. ولتنمية هذا النوع من التجمعات تطبق سياسات معينة لتفعيل التجمع وإزالة العوائق التي تحد من نموه، بهدف الوصول للطاقة القصوى من الإمكانيات المتاحة له. ومعظم دول العالم التي تتبع أسلوب التجمعات الصناعية تركز على هذا النوع من التجمعات، حيث يتميز بمقولة تكلفته كما أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية. ويمكن أن يكون التجمع مصطنعاً (مستحثاً) عبر سياسات وإجراءات معينة مبنية على دراسات تشير لإمكانية إيجاده. إلا أن تنميه هذا النوع تستغرق وقتاً أطول وتكلفة أكبر مقارنة بالنوع السابق، وهو ما يرفع من درجة المخاطرة في اختياره.

وحسب المنتج يمكن أن يصنف التجمع على أنه تجمع صناعة السيارات كما في (ديترويت وجنوب ألمانيا) أو تجمع خدمات مالية (لندن ونيويورك) أو خدمات سياحية أو إعلامية (هوليوود)، أو تجمع صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فنلندا) أو حاسبات وبرامج حديثة (وادي السيليكون في أمريكا وبنجالور في الهند)، أو تجمع صناعة الأزياء والسيراميك (جنوب إيطاليا). وقد يصنف التجمع حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو في تخصصه في سوق جغرافي معين، أو في شريحة معينة من الأسواق والعملاء. وكمثال على ذلك صناعة الأحذية، ففي شمال إيطاليا يوجد تجمع متخصص في صناعة الأحذية يركز على التصميم والأسماء التجارية ويتمتع بمستوى عال من الأجور ويستهدف المستهلكين مرتفعي الدخل. وفي البرتغال هناك تجمع يعتمد على قصر دورة الإنتاج ومواكبة الموضة ويستهدف متوسطي الدخل في أوروبا، أما في الصين فإن التركيز يتم على كثافة الإنتاج في الأحذية منخفضة التكلفة والسعر. وحسب نوعية الترايط هناك نوعان من الترايط النوع الأول رأسي، وفيه يتكون التجمع من شركة أو بضع شركات كبيرة، ويمدها عدد كبير من

الشركات الأصغر بمدخلات الإنتاج وهي علاقة قائمة بين مشترين وبائعين كتجمعات صناعة السيارات. والنوع الثاني أفقي، وفيه يتكون التجمع من عدد كبير جداً من الشركات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها، وهي تشترك في التقنية وقوى العمل والموارد وربما الأسواق. وقد قسمت Markusen التجمعات الصناعية حسب هيكلها إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من العلاقات بين الشركات وسياسة مختلفة في رفع التنافسية، (جدول) وهي:

تجمعات مارشال: وهي المكونة من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية. ويكون التبادل التجاري بينها كبيراً، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسياتها.

تجمعات المحور والأذرع: وهي التي تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى. وعلاقة التعاون هنا هي بين الشركات الكبرى والصغرى ولكنها مفقودة بين الشركات المتنافسة.

تجمعات منصات الفروع: وتتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع، كما أن عدد النشاطات والشركات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل.

تجمعات المراكز العامة: وهي عبارة عن وجود لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجوامع والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية. والعلاقة تقوم على علاقة البائع (الموردين) والمشتري (المراكز). أما حسب الحجم فقد يكون التجمع صغيراً أو كبيراً حسب معايير الدراسة والتي قد تعتمد على حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد الشركات أو نسبة إيجاد فرص العمل أو غيرها من المعايير. ومن حيث العدد تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن التجمع الصناعي يجب أن يحوي 100 منشأة على الأقل من المنشآت المتوسطة والصغيرة، ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفاعلية (الديناميكية) الداخلية الذي يمكنه مقاومة أي صدمات خارجية أو ضغوط، كفقدان إحدى الشركات أو المؤسسات. وصغر حجم التجمع قد يكون له أثر سلبي يتمثل في إمكانية خسارة كل المنافع التي تم اكتسابها خلال تنميته كخسارة الشركات والموارد والعمالة الماهرة. وكلما كبر حجم التجمع الصناعي كان أكثر جذباً للعمالة المتخصصة والموردين وجميع المؤسسات والجهات التي يستقطبها التجمع. وفي دراسة قام بها معهد التنافسية في جامعة هارفارد لعينة من 382 تجمعاً صناعياً وجد أن متوسط عدد الشركات يبلغ نحو 150 شركة، وأن 42 في المائة من التجمعات يقل فيها عدد الشركات عن 100 شركة ويتراوح في 14 في المائة من التجمعات بين 100-200 شركة، بينما يصل في 9 في المائة من التجمعات إلى 300 شركة، كما وجد أن نحو 25 في المائة من التجمعات يتجاوز عدد شركاتها 600 شركة. ومن أكبر التجمعات التي رصدت تجمع صناعة الملابس المحبوكة في إيطاليا والهند والتي يعمل في كل منهما نحو تسعة آلاف منشأة. وبدراسة عينة من 457 تجمعاً صناعياً لتحديد عدد فرص العمل التي يمكن أن توجدها التجمعات الصناعية وجد أنها تبلغ في المتوسط نحو 15 ألف فرصة عمل، ويتوقف ذلك على حجم التجمع، إلا أن أكثر من 25 في المائة من التجمعات في هذه العينة أوجد أكثر من 30 ألف وظيفة. ووجد في حالات استثنائية أن أكبر عدد فرص عمل أوجده تجمع هو تجمع صناعة الحسابات والبرمجيات في وادي السليكون الذي يقدر بمليون فرصة عمل، وتجمع صناعة السيارات في ديترويت والذي أوجد 250 ألف فرصة.

تاسعاً: العناقيد كتجربة فريدة: تختلف العناقيد اختلافاً جذرياً عن التجمعات الأخرى كالنقابات وجمعيات الأعمال، ففي حين تهتم هذه الأخيرة بمصالح أعضائها دون غيرهم وتنمية أعمالهم، فإن العناقيد كمؤسسات تهتم بالتنمية الاقتصادية لمنطقة جغرافية

معينة، أو مجموعة من الصناعات التي تشترك في المنتج النهائي. وفي كثير من الأحيان يتعدى اهتمام العناقيد الجانب الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي. غير أنه يمكن القول أن الجمعيات والنقابات يمكن أن تشكل نقطة أساس لانطلاق العنقود. الجدول رقم 01: الفرق ما بين الشبكات المغلقة والمفتوحة (أشكال مختلفة من الجمعيات والنقابات) والعناقيد

العناقيد	شبكات مفتوحة	شبكات مغلقة	العضوية
غير ضرورية	مفتوحة	مغلقة	العلاقات
تجمع ما بين المشاركة والمنافسة في آن واحد	قائمة على المشاركة	قائمة على التعاون	
قائمة على التقاليد والأعراف الاجتماعية.	تقوم على التصويت وإرادة الأغلبية	تعاقدي	أساس الاتفاقيات
بالإضافة إلى ما سبق فإنها تنتج للشركات التوجه نحو تلبية الطلب الخارجي.	إتاحة الخدمات المشتركة للجميع.	تنتج للشركات التركيز على قدراتها الحوزية	القيمة المضافة
بالإضافة إلى ما سبق، فإنها تنتج للشركات قدرة أفضل على الوصول إلى المزدوين، الخدمات، و أسواق العمالة.	المشاركة في المصادر، وبالتالي تكلفة أقل، إضافة إلى توفير معلومات عن تجارب يمكن أن تشكل نفاذاً مرجعية.	زيادة حجم الإنتاج والخدمات.	المخرجات الأساسية

II - العنقود، وأثره في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية (The Cluster):

يتلائم مفهوم العنقود مع مبدأ التنافسية، حيث من شأن النظر إلى الصناعة كعنقود، أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، سواء من خلال التكامل الأمامي أم الخلفي. فالعنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة. ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة. في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية. أولاً: مفهوم التنافسية:

إن الفكر التقليدي السائد في العديد من الأوساط التجارية الدولية وحتى على مستويات التخطيط الحكومي الشامل يربط مفهوم التنافسية بسعر تفضيلي أو ميزان تجاري إيجابي أو صناعة مدعومة أو حتى معدل تضخم متدني. إلا أن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية. ففي حين تقتضي الميزة النسبية، في اقتحام الأسواق الدولية، الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدرية وعلى الرغم من أثرها في زيادة الكلفة على المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية⁶ ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة، أو قطاع، أو دولة. فالتنافسية على صعيد منشأة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها. حيث يمكن تعريف التنافسية على صعيد المنشأة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً، مستمرّاً لهذه الشركة

على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة. ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا). ويعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور (والمعتمد على الجودة) خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دوليًا. ويمكن قياس تنافسية الشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها، الربحية ومعدلات نموها عبر فترة من الزمن، إضافة إلى إستراتيجية الشركة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير. أو عمليات التزويد الخارجي Outsourcing، وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي. ولا يعتبر نجاح تنافسية إحدى الشركات العاملة في دولة ما مقياسًا على القدرة التنافسية للدولة. حيث يمكن أن يعزى نجاح شركة واحدة إلى عوامل استثنائية لا تسهل محاكاتها في الشركات الأخرى أو على صعيد القطاع أو الدولة. ولهذا كان لا بد من التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها، حيث أن نجاح مجموعة من الشركات المكتملة لبعضها البعض في تحقيق ميزة تنافسية، دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل. وعند الحديث عن قطاع صناعي ما، فإنه من المهم تحديده بشكل دقيق، (كأن يقال صناعة الدوائر المتكاملة أو أشباه الموصلات بدلا من صناعة الإلكترونيات) ذلك أن المجالات المختلفة في صناعة الإلكترونيات على سبيل المثال قد لا تكون متشابهة في ظروف الإنتاج. أما فيما يتعلق بالتنافسية على هذا الصعيد فهي تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة. وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة وتعرف تنافسية الدولة ككل، بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، ففي حين "تقتضي الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة، فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة"، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد. وبما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فإن أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي، لما لهما من أثر كبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية. فمن الملاحظ أن الدول التي تستمر في اعتمادها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة متدنية كمكون أساسي من لصادراتها، هي الدول صاحبة أدنى معدل معيشة للفرد، ذلك أن من شأن الاعتماد على مثل هذا النوع من الإنتاج الاعتماد على الأجور المتدنية لتدني المستوى المطلوب للعاملين فيه. كما أن مثل هذه الدول والتي تعتقد بأنها تسير في الطريق إلى الرخاء هي في الحقيقة تدخل في حلقة مفرغة، بسبب ضغطها الدائم والمستمر على الأجور بهدف تخفيض كلفة الإنتاج ومواكبة التذبذبات في الأسعار العالمية للمواد الخام، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تحسين الإنتاجية، وبالتالي الابتعاد عن مستويات الإنتاجية المقبولة للعمالة، وفي النهاية انخفاض أجورهم تبعًا لذلك، وهكذا تستمر الدولة في الدوران في حلقة مفرغة. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي تعتمد في صادراتها على السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية و بهامش ربح مرتفع، يكون دخل أفرادها مرتفعًا كنتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للعاملين في هذه الصناعات وإنتاجيتهم، وبالتالي فهي تدخل في حلقة منتجة تؤدي في نهاية الأمر إلى الرخاء والازدهار، حيث ترتفع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية وتميزها. ويتضح ذلك أيضا من خلال العلاقة ما بين تصنيف الدول من حيث قدرتها التنافسية من جهة ومستوى دخل الفرد، وقدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. ويذكر أن العلاقة ما بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة المذكورة سابقًا، المنشأة، والقطاع، والدولة هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي للوصول

إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة. إلا أن وجود منشأة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة حكماً، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع ومستمر لدخل الفرد يعد دليلاً على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي.

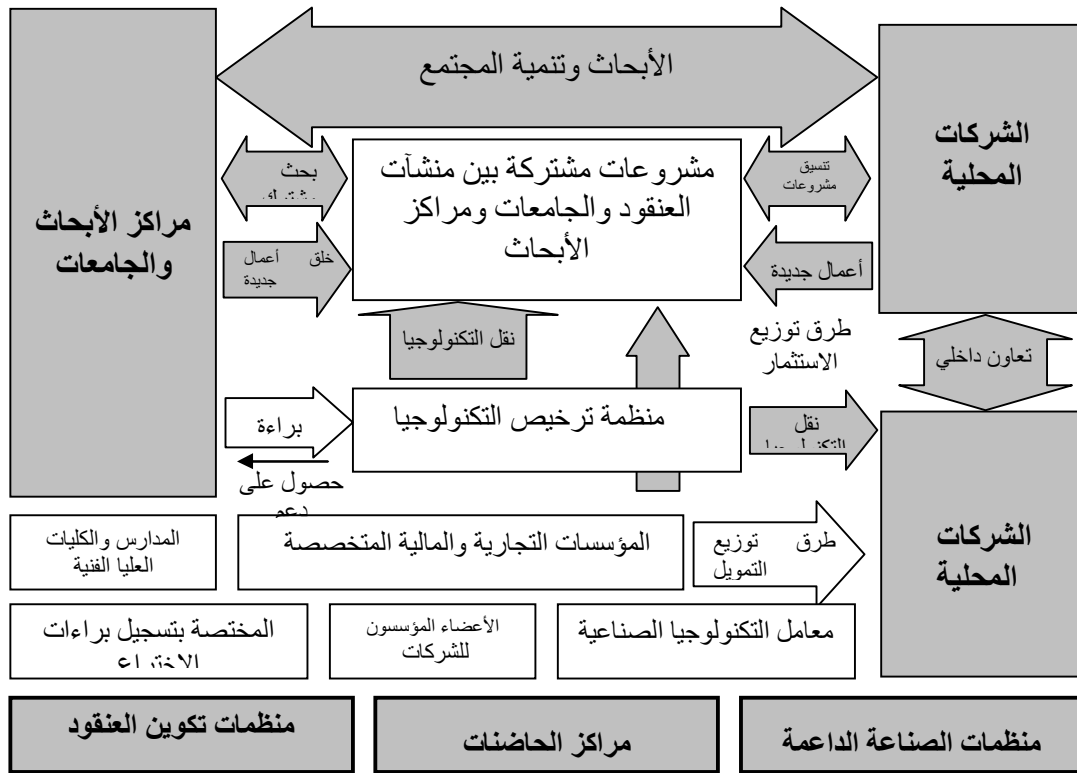
ثانياً: أهمية التنافسية:

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم، أو بالأحرى شركاتها، وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية. إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة، للبلدان النامية كذلك، إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته. ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي⁷. وسواء اتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين. ومن المعروف أنه وفي الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه و كما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر" ففي العقود الأخيرة كانت التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينمو بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي.

ثالثاً: دور العنقود في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية:

تستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محلياً وعالمياً، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقوداً صناعياً متكاملًا تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وتكمن خصوصية هذه التجمعات العناقيد بإيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبكلفت أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجاباً على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسة على التطور والمنافسة عالمياً. فنجد مثلاً، بأن هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الإيطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالمياً. فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم، ومصانع الجلود والدباغة، وصناعة الآلات المتخصصة وغيرها، دون إغفال دور الطلب المتميز بدفع الصناعة لتشكيل على هيئة عنقود. فالمرأة الإيطالية تجرب أكثر من مائة حذاء قبل أن تشتري واحداً مما دفع بالصناعة لأن تكون متطورة جداً حتى تستطيع تلبية مثل هذا الطلب⁸. وبهذا يرتبط العنقود مباشرة بتعزيز القدرة التنافسية.

الشكل رقم 02: أنظمة التكامل في العنقود الصناعي



ويتضح من الشكل السابق مدى التكامل والتعاون الذي يتم بين العناقيد الصناعية وجميع الكيانات الموجودة داخل العنقود. فكما يتضح من الشكل السابق، فإنه توجد علاقة متبادلة بين مراكز الأبحاث والجامعات والمنشآت والمشروعات القائمة أو الجديدة، حيث تم الجامعات ومراكز البحوث المشروعات والأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود الصناعي، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية التطبيق لأخذه في الاعتبار عند القيام بأبحاث جديدة. الخاتمة:

إن العناقيد الصناعية هي تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية. وتهدف العناقيد الصناعية إلى تجاوز فكرة التجمع المجردة إلى الإرادة الحقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

النتائج:

- يعتبر مفهوم العنقود مفهوماً ديناميكياً متحركاً وليس استاتيكيّاً ساكناً، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار.

- تعد الشركات الرائدة entrepreneurial في إدارة واستخدام التكنولوجيا بمثابة القوة المحركة في العناقيد الصناعية، وتعتبر هذه العملية الديناميكية وغير المتوقفة مصدراً هاماً لظهور آفاق إنتاجية عالية تختبئ في طياتها التطبيقات التكنولوجية.
 - ترجع أهمية العناقيد الصناعية أنها تساعد على تحقيق الميزة التنافسية التي تساعد في الحد من مخاطر المنافسة مع المنتجات المستوردة في الأسواق المحلية مع تقوية تنافسية الصناعات المحلية وذلك من خلال إنشاء عناقيد صناعية ناجحة في الاقتصاد المحلي.
 - تلعب العناقيد الصناعية دوراً مهماً في التطور التكنولوجي والابتكار عن طريق تخصص كل وحدة من الوحدات في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، مما يدعم القدرة التنافسية للصناعة ككل.
 - إن العناقيد الصناعية لها دور مهم في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها تمثل أحد الحلول الجوهرية لدعم واستقرار تلك المشروعات لأنها تمكنها من رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لجميع الوحدات الداخلة في العنقود.
- التوصيات:
- يجب العمل على تجميع وصهر الموارد الطبيعية للمراكز الصناعية المختلفة ومن خلال تحقيق التكامل المؤسسي بين إدارات ومجمعات هذه المراكز الحضرية بحيث يسهل تقسيم الخدمات والتسهيلات والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.
 - العمل على تحقيق التنمية المتوازنة عن طريق استغلال الفرص المتاحة لتوطين المشروعات والخدمات من خلال تحقيق أكبر عائد اقتصادي على الإقليم ككل.
 - استغلال التنوع الكبير في الخصائص المكانية لإنجاز أكبر قدر من المشروعات مع الحفاظ على البيئة والعمل على الارتقاء بها، لأن أهمية استخدام السياسات العنقودية تكمن في أنها أداة فعالة للارتقاء باقتصاديات المناطق محدودة الموارد وتساعد على الارتقاء بالمنافسة الإقليمية.

الهوامش:

1. Porter, Michael. 1990. The Competitive Advantage of Nations. New York: Basic Books.
2. Doeringer, P.B., and D.G. Terkla. 1995. "Business strategy and cross-industry clusters." Economic Development Quarterly 9: 225-37.
3. التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية:
http://www.aleqt.com/2007/11/21/article_117720.html
4. Schmitz, H., 1992, 'On the Clustering of Small Firms', IDS Bulletin 23 (3) LONDON, P: 64.
5. <http://asharqiaforum.com/t492.html>
6. Botham, Ron and Bob Downs, **Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic Success**, p. 6.
7. World Competitiveness Report.
8. Monitor Company, Italian footwear case study, 1996.